

أثر صيغة المربحة على النمو الإقتصادي: دراسة قياسية على عينة من الدول ذات التمويل الإسلامي (2013 – 2020)

The Impact of the Murabaha Formula on Economic Growth: A Standard Study on a Sample of Islamic-Financed Countries from 2013-2020

ط.د غراب حنان^{1*}، أ. بوسنة محمد رضا²

¹ جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي (الجزائر)، ghorab.hanane@univ-oeb.dz، مخبر

الإبتكار والهندسة المالية.

جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي (الجزائر)، boucenna.med.ridha@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2023/03/01 تاريخ القبول: 2023/08/01 تاريخ النشر: 2023/09/01

Murabaha formula on the economic growth of a sample of Islamic-financed countries and included 10 countries, by analysing the output of the residential panel. Based on quarterly data from 2013 to 2020. The results of the study show a positive correlation between the Murabaha formula and economic growth. It shows that the Murabaha formula is one of the most capturing forms of Islamic finance from 1975 to 2021, and its impact on economic growth varies from country to country due to different economic and social conditions.

Keywords:

Islamic finance; Murabaha; economic growth.

JEL Classification: G19 ; O40.

مستخلص:

الغرض من هذه الدراسة هو تحليل تأثير صيغة المربحة على النمو الإقتصادي لعينة من الدول ذات التمويل الإسلامي وشملت 10 دول، من خلال تحليل مخرجات البائل الساكن. إعتقادا على بيانات ربع سنوية من 2013 إلى 2020، وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة موجبة بين صيغة المربحة والنمو الإقتصادي، وإتضح أن صيغ المربحة من أكثر الصيغ إستحوادا على حجم التمويل الإسلامي من عام 1975 إلى غاية 2021، وأن تأثيرها على النمو الإقتصادي يختلف من بلد إلى آخر بسبب إختلاف الأوضاع والظروف الإقتصادية والإجتماعية.

الكلمات المفتاحية: التمويل الإسلامي؛ المربحة؛ النمو الإقتصادي .

تصنيفات JEL: G19 ; O40.

Abstract :

The purpose of this study is to analyze the impact of the

مقدمة

إهتم الباحثون والخبراء الإقتصاديون منذ مطلع التسعينات بالعلاقة التي تربط بين النمو الإقتصادي والقطاع المالي والمصرفي على وجه الخصوص، وكان أول خبير إقتصادي تطرق إلى هذه الظاهرة شومبيتر عام 1911 حيث أبرز من خلالها دور المؤسسات المالية باستعمال العمليات الوسيطة في جمع وتوظيف الأموال وتسجيل المعاملات الضرورية للتنمية الإقتصادية (Omar Allagaba, 2022, p. 01).

ونظرا للتنامي والتطور المشهود للقطاع المالي والدور البارز الذي يلعبه في تفعيل الدينامكية الإقتصادية خاصة في الدول النامية، إذ بلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بالدول النامية ما بين 40% إلى 50% (Tolga, 2022, p. 120). فأى خلل قد ينجم في القطاع المالي قد يساهم في تباطؤ النمو الإقتصادي.

وهذا ما حدث سنة 2008 حين تورط النظام المالي والقطاع البنكي على وجه الخصوص في المشكلة الإقتصادية التي انفجرت لأول مرة في البنوك الأمريكية، إنتقلت جراء العولمة إلى باقي دول العالم محدثة بذلك إنهيار القطاع المصرفي للعديد من الدول وإفلاس وإغلاق الكثير من البنوك، مما أدخل العديد من البلدان في ركود إقتصادي حاد. ويرجع السبب الأول في هذه الأزمة إلى القواعد المتبناة في العملية الإئتمانية التي تعتمد على الفوائد كعائد على القرض الممنوح. كما لوحظ بأن البنوك الإسلامية تخطت الأزمة الإقتصادية بأقل الأضرار بسبب قدرتها وكفاءتها في إدارة القروض، نظرا إلى أيديولوجية وفلسفة النظام الإسلامي، ما ساهم في إستنباط الفكر الإسلامي ومحاولة تطبيقه في البنوك التقليدية خاصة بعد إنفجار فقاعة الإسكان.

وتعد صيغ التمويل الإسلامي أحد أهم الإقتراحات التمويلية للنظام المالي العالمي خاصة صيغة المراجعة التي عرفت على أنها أكثر المنتجات المالية استخداما في النظام المالي بدون فائدة منذ عام 1975م. ومما سبق يمكن الخروج بالإشكالية التالية: مامدى تأثير صيغة المراجعة على النمو الإقتصادي؟

ومنه يمكن طرح الفرضيات التالية:

- يختلف تأثير المراجعة على النمو الإقتصادي، وذلك حسب نوع الإقتصاد والثقافة الإجتماعية؛
- تعد صيغة المراجعة أكثر الصيغ طلبا في البنوك الإسلامية في الدول محل الدراسة؛

• يختلف حجم التمويل بصيغة المراجعة من دولة إلى أخرى. تعمل هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي تلعبه صيغة المراجعة في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية وخلق المساواة بين الأفراد المجتمع من خلال إتاحة الفرصة للجميع في إمتلاك ما يرغبون وفي الوقت الحالي مع تسديد قيمته لاحقا بناءا على المبادئ الإسلامية وبعيدا عن معدلات الفائدة والإحتكار والغرر.

كما قسمت هذه الدراسة إلى محورين أساسين: المحور الأول يتم التطرق في إلى أدبيات النظرية من خلال تعريف المتغيرات وأهم النظريات الإقتصادية التي ربطت بينهم بالإضافة إلى الدراسات الميدانية؛ أما المحور الثاني يتم فيه معالجة الدراسة التطبيقية.

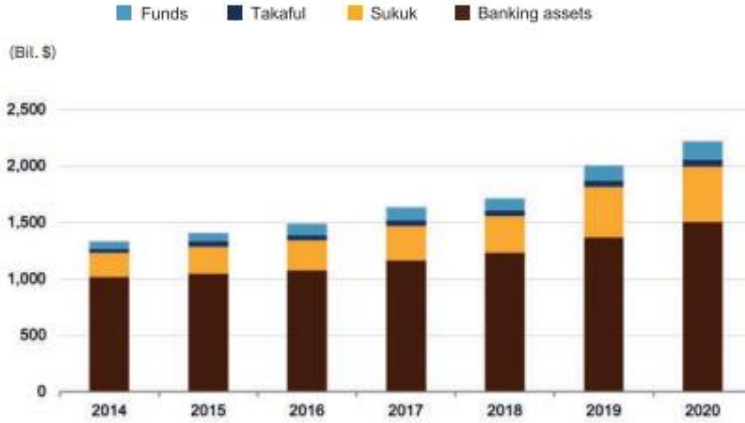
1- الجانب النظري

نمت الخدمات المالية الإسلامية في العقود الأخيرة بشكل ملحوظ لتصبح بذلك ظاهرة عالمية، وعلى الرغم إستحواذها على نسبة 1% من النظام المالي العالمي إلا أنها أبرزت مكانتها وفعاليتها في تدارك الأزمات على عكس النظام التقليدي الذي برهن على هشاشته. وهنالك من إدع بأن الخدمات المالية الإسلامية ماهي إلا فرع من النظام المالي التقليدي، لكن الحقائق تكشف أن للصناعة المالية الإسلامية تاريخها ومسارها الخاصين، بالإضافة إلى مجموعة القواعد والمبادئ النابعة من القرآن والسنة (Galad & Others, 2022, p. 4380).

وتعود أول فكرة للتجسيد التمويل الإسلامي على أرض الواقع إلى عام 1928 بالجزائر، حيث حاولت إنشاء بنك إسلامي أطلق عليه البنك الأهلي إلى أن هذه الفكرة لم ترى النور وأجهضت من طرف الإحتلال الفرنسي (خذري و اخرون، 2022، صفحة 70)، ليتم الإعلان عن أول بنك إسلامي عام 1963 بمصر. وإنتشرت بعد ذلك في جميع أنحاء العالم لتصل إلى 526 بنك خلال سنة 2019 (finance & managment, 2021, p. 9).

منذ ظهور البنوك الإسلامية بقيت تتربع على صدارة ترتيب الصناعة المالية الإسلامية، إذ بلغت نسبة أصول البنوك الإسلامية خلال سنة 2021 (68.7%) أي ما يعادل 2.1 ترليون دولار أمريكي، تتمركز أغلبية الأصول البنوك الإسلامية بدول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 52.4%، تليها الصكوك الإسلامية بنسبة 25.4%. يعد قطاعا البنوك وأسواق المال الإسلامية المساهمين الرئيسين في زيادة القيمة الإجمالية العالمية للصناعة المالية الإسلامية والتي قدرت ب3.06 تريليون دولار أمريكي في عام 2021 أي بنسبة نمو 11.3%، كما سجلت مساهمات قطاع التكافل تحسنا هامشيا وسط ضغوط متزايدة من تأثير جائحة COVID-19 (ifsb, 2022, p. 21).

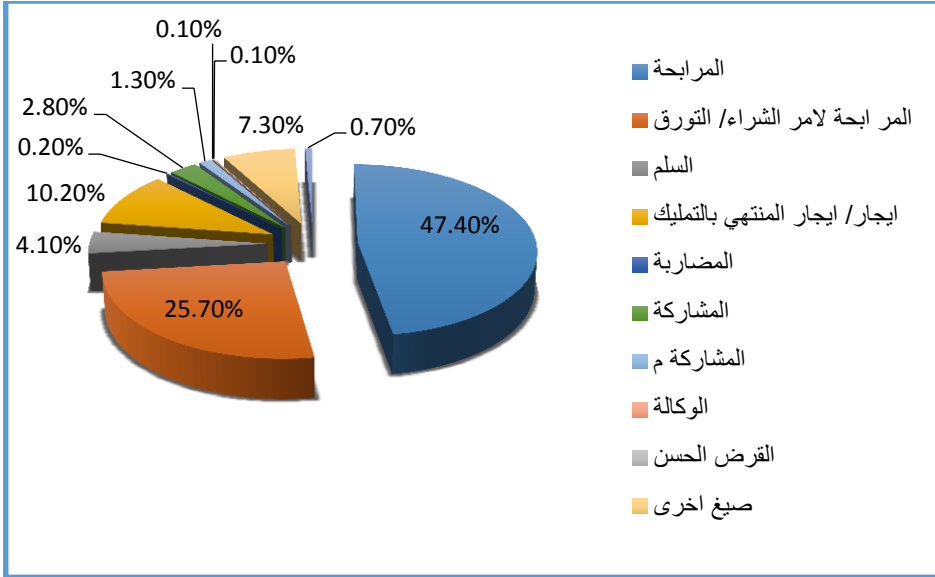
الشكل رقم (01): الأصول المالية الإسلامية حسب القطاعات (مليار دولار أمريكي 2014-2020)



المصدر: (Outlook, 2022, p. 9)

عملت البنوك الإسلامية إلى تقديم العديد من الصيغ التمويلية لعملائها المسلمين عند ظهورها لأول مرة، وبعد تنامي الأزمات على النظام الرأسمالي إنتقلت من المجتمع الإسلامي إلى المجتمع الغربي؛ بسبب المعاملات الأخلاقية التي تتمتع بها هذه الصيغ في معاملاتها المالية، ما أضفى إلى النظام المالي العديد من الإقتراحات التمويلية التي تصحح الإنحرافات الموجودة بين الإقتصاد الحقيقي وقيمة الديون المتواجدة بالعالم وترجعه إلى حالته التوازنية. وتعددت الصيغ التمويل البنكي الإسلامي حسب حاجة الزبون ومتطلباته إلى صيغ تنصب في قالب التجاري وأخرى في الجانب الاستثماري، الزراعي، التكافلي الإنساني. ونذكر منها: صيغة المراجعة بالتملك، الاستثمار والمضاربة من الصيغ الاستثمارية، المساقاة والمغارة من الصيغ الزراعية، أما الهبات والزكاة والقرض الحسن يندرجون تحت مسمى الصيغ التكافلية. والشكل التالي يوضح حجم التمويل بالصيغ التمويل الإسلامي خلال Q4 لسنة 2021:

الشكل رقم (02): حجم التمويل بالصيغ الإسلامية خلال الثلاثي الرابع لسنة 2021



المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على موقع <https://www.ifsb.org/psifi>

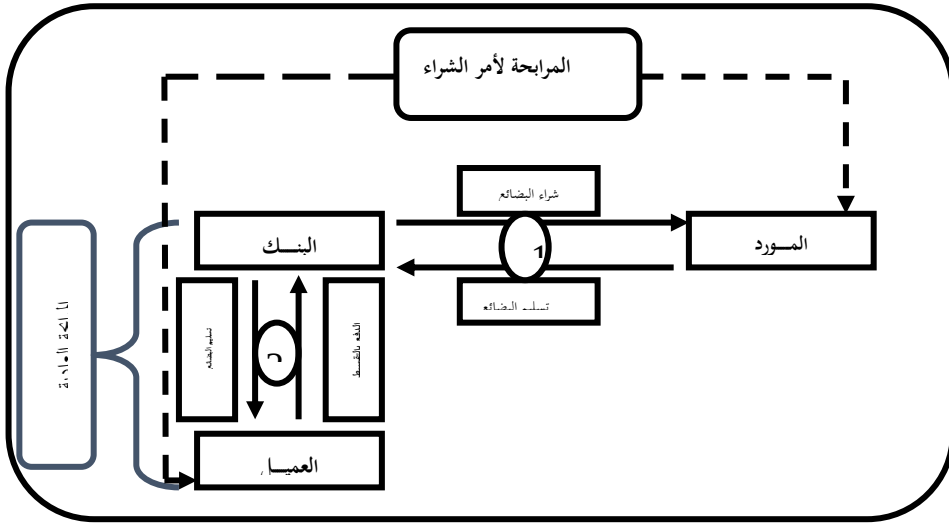
يتضح من الشكل أعلاه تربع صيغة المربحة (47.40%) والمربحة لأمر الشراء (25.70%) على أكثر من 73.1% من إجمالي حجم التمويل بالصيغ الإسلامية لسنة 2021 ثم تلتها باقي الصيغ التمويلية. يعود سبب إستحواذ المربحة على ثلاثة أرباع التمويل الإسلامي إلى طبيعة المودعين في البنوك الإسلامية فأغلبيتهم يرغبون بحفظ أموالهم من الضياع مع الحصول على دخل ثابت شهري أو سنوي وهذا ما يعرف في الأسواق المالية بالمستثمرين الإحترازين أو الجبناء غير المغامرين، وصيغة المربحة يعتبرها أكثر الصيغ أماناً وأقل مخاطر، وتوفر الغائتين التي يروجهما المودع. وبلغت معدل إستخدام المربحة في باكستان 81%، في بنك دبي الإسلامي 82%، و73% في البنك الإسلامي للتنمية بالسعودية، ما يجعل صيغة المربحة تعطي صدارة المنتجات المالية الإسلامية لمدة 47 سنة أي منذ عام 1975 (Tolga, 2022, p. 121).

والمربحة هو مصطلح إسلامي لعملية التمويلية قائمة على إبرام عقد لبيع وشراء بضائع بإضافة هامش ربح معلوم ومتفق عليه مضاف إلى سعر الأصلي (Riska, 2020, p. 85).

ويطلق على المربحة بتمويل التكلفة الإضافية (Bulutoding & Others, 2021, p. 490) أو بيع الأمانة كونها توضح الربح الذي سوف يتحصل عليه البائع وسعر الشراء الأولي للسلعة (Anass & Others, 2020, p. 550). وعند إنشاء البنوك الإسلامية أصبحت المربحة أحد الصيغ التمويلية التي تقدمها البنوك للعملاء بجانب الصيغ التمويلية الأخرى، ما أدى إلى ظهور نوعين من المربحة وهي: المربحة لأمر الشراء والمربحة الكلاسيكية.

المربحة لأمر الشراء (العميل) تتم على عقدين حيث العقد الأول (البيع الأول) يكون بين البنك (المؤسسة) والمورد، والعقد الثاني (البيع الثاني) بين البنك والعميل حيث يقوم البنك/ المؤسسة ببيع نفس البضاعة المشتراة في العقد الأول (البيع الأول) للعميل ولكن بهامش ربح معلوم مضاف إلى سعر البيع الأول (Wasiullah & Others, 2015, p. 45). أما المربحة العادية (التقليدية/ الكلاسيكية) هي صفقة بيع بسيطة، حيث تكون بين البنك/ المؤسسة والعميل فقط وهو نفسه البيوع العادية، وهنا يكون البنك هو مالكا للسلعة.

الشكل رقم (03): مخطط المعاملة بصيغة المربحة



المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على المعلومات السابقة

تفضل البنوك الإسلامية استخدام صيغة المربحة لسهولةها ومخاطرها منخفضة، كونها أكثر أماناً مقارنة بباقي الصيغ خاصة التشاركية التي تعمل على إقتسام الربح والخسارة. علاوة على ذلك، توفر صيغة المربحة للبنوك الإسلامية عوائد مضمونة ما يزيد عوائد

المساهمين وهذا بدوره يؤدي إلى جذب الزبائن للبنوك الإسلامية ويرفع من مكانتها السوقية، وقلة المخاطر المرتبة عن هذه الصيغة يساهم في إستقرار القطاع المالي ومنه إستقرار الوضع الاقتصادي ونموه. إضافة إلى ذلك، تعمل هذه الصيغة إلى توفير مستلزمات لذوي الدخل المحدود والتي تفوق قدرتهم الشرائية مع تسديد مستحقاتهم على شكل أقساط شهرية وهذا بدوره يولد حركية في السوق التجارية ويعزز من العملية الإنتاجية والتنافسية بشأنه أن ينعكس إيجاباً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في حالة ما إذا كان إقتصاد متنوع. أما إذا كان إقتصاد ريعي فهنا تكون المؤشرات الاقتصادية ايجابية في الأعوام الأولى ثم تؤدي إلى ركود إقتصادي حاد نتيجة التضخم وارتفاع الأسعار لأن المجتمع مجتمع إستهلاكي غير منتج (إذا أستغلت صيغة المربحة في أغراض إستهلاكية فقط كإقتناء السيارات والمواد الكمالية المستوردة)، وإذا تم إستغلال المربحة في أغراض تساهم في الإنتاج ورفع الإنتاجية ك شراء الآلات التي تدخل في العملية الإنتاجية، وآلات تساهم في الزراعة فهنا تصبح مساهمة المربحة في الإقتصاد مساهمة حقيقة تولد قيمة مضافة في الناتج المحلي الإجمالي وهذا ينعكس على باقي المؤشرات الاقتصادية كإنخفاض الأسعار، إنخفاض معدلات التضخم، تنوع في الإنتاج المحلي... الخ.

1-1 الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التي تطرقت إلى التمويل الإسلامي والنمو الإقتصادي سواء بدراسة التمويل الإسلامي بشكل كلي أو دراسته على المستوى الجزئي من خلال معالجة صيغه بشكل فردي وأثره على النمو الإقتصادي أو متغيرات الإقتصاد الكلي، وتوصلت الدراسات السابقة إلى ثلاثة نتائج بين متغيرات الدراسة فإما وجود علاقة اتجاه السببية، أو علاقة العرض القائد، أو الطلب التابع.

الجدول رقم (01): يوضح الدراسات السابقة

المؤلفون	عنوان الدراسة	البلد	الفترة الزمنية	طريقة الدراسة	النتائج
التمويل الإسلامي والنمو الإقتصادي					
Rashad N Brydan (Brydan, 2022)	Islamic Banking and Economic Growth in Libya	ليبيا	/	جمع وتحليل البيانات	وجود علاقة على المدى الطويل بين البنوك

الإسلامية والنمو الاقتصادي					
وجود علاقة ايجابية بين التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي بدولة باكستان	إستخدام جذر الوحدة والتكامل المشترك واختبار السببية	2005-2013	باكستان	Beyand Finance: Impact of Islamic finance on economic growth in Pakistan	Huma Nawaz & Others (Huma & Others, 2019)
وجود علاقة في المدى الطويل والقصير بين التنمية المالية الإسلامية والنمو الاقتصادي	نموذج الانحدار الذاتي الموزع ARDL	2003-2010	أندونيسيا	Islamic banking and economic growth: the Indonesian experience	Muhamad Abduh & Others (Abduh & Others, 2012)
صيغ التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي					
علاقة عكسية بين المراجعة والنمو الاقتصادي علاقة طردية بين المشاركة والنمو	طريقة المربعات الصغرى العادية	1990-2018	السودان	أثر تطبيق صيغتي المشاركة والمراجعة على النشاط الاقتصادي	أحمد ضو البيت أحمد وآخرون (ضو البيت و آخرون، 2019)

الإقتصادي					
وجود علاقة إيجابية بين متغيرات الاقتصاد الكلي والمربحة على المدى الطويل والقصير	نموذج الانحدار الذاتي الموزع ARDL	1978- 2012	الأردن	Analysing Long- Run and Short- Run Relationships bet Macroeconomic Variables and Murabaha to the Purchase Evidence from Jordanian Islamic Bank	Nursilah Ahmad & Others (Nursilah & Others, 2015)

المصدر: من إعداد الباحثة

2- الجانب التطبيقي

1-2- مجتمع الدراسة ومصادر بيانات متغيرات الدراسة

تتمثل عينة الدراسة في عشرة (10) دول من مجموعة الدول التي تعتمد على صيغ التمويل الإسلامي في نظامها المالي كمصدر أساسي للتمويل وهي: المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، سلطنة عمان، الأردن، أندونيسيا، ماليزيا، الأردن، الكويت، باكستان ونيجيريا. وقد تم اختيار هذه الدول بالدرجة الأولى طبقاً لمعيار مدى توفر البيانات لكل سنوات فترة الدراسة والممتدة من (2013-2020): تجدر الإشارة إلى أن البيانات فصلية.

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المتغيرات التي لها علاقة كبيرة بموضوع الدراسة وهذا بناء على المتغيرات المدرجة في الدراسات السابقة، إضافة إلى توفر البيانات في دول العينة خلال كل فترة الدراسة، ويمكن تعريف المتغيرات المستخدمة في الدراسة على النحو التالي:

- المتغير التابع: يتمثل في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالأسعار الثابتة /دولار الأمريكي).

- المتغير المستقل: وتتمثل في المربحة.

1-1-2 مصادر البيانات ومعالجة البيانات المفقودة

شملت الدراسة متغير إجمالي الناتج المحلي الحقيقي كمؤشر عن النمو الاقتصادي، وإجمالي التمويل بصيغة المربحة، وقد تنوعت مصادر البيانات بين موقع الخدمات المالية الإسلامية والبنك الدولي، والجدول التالي يوضح متغيرات الدراسة، مصادرها ووحداتها:

الجدول رقم (02): متغيرات الدراسة ومصادر البيانات

المتغير	المصدر	الوحدة	نوع المتغير
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (RGDP)	صندوق النقد الدولي	دولار أمريكي	التابع
إجمالي التمويل بصيغة المراجعة (MORBH)	موقع الخدمات المالية الإسلامية	دولار أمريكي	المستقل

المصدر: من إعداد الباحثة

تجدر الإشارة إلى أنه تم إدخال اللوغاريتم لطبيعة المتغيرات لتجنب بعد العلاقة بين المتغيرات وتحسين جودة التقدير من خلال تصغير التباينات، بالإضافة لتسهيل حساب المرونات.

2-1-2- عرض وتحليل نتائج الدراسة:

سيتم في هذا الجزء عرض نتائج الدراسة القياسية والإحصائية لبيانات النموذج، حيث تم في المرحلة الأولى عرض نتائج التحليل العنقودي لمتغير إجمالي التمويل بصيغة المراجعة (MORBH) بهدف المقارنة بين دول العينة فيما يتعلق بهذا الجانب، ثم القيام بمحاولة تقدير النماذج الأساسية لبيانات بانل والفاضلة بينها لاعتماد النموذج الأكثر كفاءة في عملية التحليل الاقتصادي.

2-2- نتائج التحليل العنقودي ومقارنة المتوسطات:

من أجل التأكيد على أن هناك اختلاف في متوسط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين الدول موضوع الدراسة، نقوم بتطبيق اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA ومن خلال النتائج المبينة في (الملحق رقم 1) نجد أن مستوى المعنوية بلغ (0,000) وهو أقل من مستوى الدلالة 5% مما يؤكد لنا أن هناك اختلاف بين دول العينة فيما يخص إجمالي التمويل بصيغة المراجعة.

ولمعرفة مصدر الاختلافات بين الدول تم الاستعانة باختبار LSD للمقارنات المتعددة للتأكد من وجود اختلاف في متوسط التمويل بصيغة المراجعة بين الدول خلال الفترة 2013-2020.

وبناء على اختبار LSD يتضح أنه يوجد اختلاف يظهر جلياً في متوسط التمويل بصيغة المراجعة بين كل من دولة نيجيريا وباقي الدول. وهذا يعني أن نيجيريا شهدت توسعا

ملحوظ في التمويل بهذه الصيغة أكثر من غيرها من بقية الدول محل الدراسة خلال الفترة 2013-2020. في المقابل نستنتج أن هناك تقارباً بين مستويات التمويل بصيغة المربحة في الدول المتبقية التي لم تظهر فوارق كبيرة فيما بينها.

ولتصنيف الدول محل الدراسة حسب متوسط التمويل بصيغة المربحة في سنة 2019 الفصل الأول منها (تم اختيار هذه الفترة لتجنب أثار الجائحة الصحية التي ضربت الاقتصاد العالمي خلال نفس السنة) تم الاستعانة بمخطط شجرة التحليل العنقودي باستخدام طريقة Ward للحصول على النتائج الموالية:

جدول رقم (03): التحليل العنقودي بناء

الدولة	4 Clusters	3 Clusters	الدولة	4 Clusters	3 Clusters
SAU	1	1	KWT	2	2
JOR	2	2	OMN	1	1
IND	3	2	SDN	3	2
MAL	2	2	UAE	1	1
PAK	3	2	NEG	4	3

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

من خلال الشكل والجدول أعلاه يمكن استنتاج أن الاختلاف الذي كان واضحاً في تحليل التباين قد تحقق نفسه في التحليل العنقودي؛ لذلك يمكن تقسيم الدول إلى 3 مجموعات حسب حجم التمويل بصيغة المربحة وهي:

- المجموعة الأولى: وشملت الدول الأقل اعتماداً على التمويل بصيغة المربحة من بين دول العينة وهي (المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، سلطنة عمان).
- المجموعة الثانية: ضمت كل من أندونيسيا، ماليزيا، الأردن، الكويت، وباكستان.
- المجموعة الثالثة: ضمت نيجيريا وهي تعتبر أكبر الدول توسعاً في التمويل الإسلامي بشكل عام وبصيغة المربحة لسنة 2019، وهذا يعود بالدرجة الأولى إلى عدد المسلمين في نيجيريا الذي يتجاوز 150 مليون نسمة وتطلعها لتصبح مركز التمويل الإسلامي في القارة الإفريقية.

2-2-1- عرض وتحليل النتائج

بدل عرض النماذج الأساسية الثلاث لبيانات بانل سيتم المفاضلة بينها أولاً لتحديد نوع الآثار الفردية التي تميز بيانات الدراسة، وبالتالي التركيز على النموذج الأكثر كفاءة في عمليتي التحليل الاقتصادي والإحصائي.

اختبارات المفاضلة بين النماذج

- اختبار مضاعف لاغرانج **LM Breusch-Pagan**: يركز هذا الاختبار على الفرضيات التالية:

$$\left. \begin{array}{l} H_0 \dots\dots\dots \text{نموذج الانحدار التجميعي هو الملائم} \\ H_1 \dots\dots\dots \text{نموذج التأثيرات الثابتة أو العشوائية هو الملائم} \end{array} \right\}$$

من خلال نتائج اختبار BP LM test نقبل الفرضية H_1 لأن قيمة الاحتمال لهذا الاختبار أقل من 0.05 (ملحق 3)، وبالتالي نموذج التأثيرات العشوائية أو الثابتة هو الملائم لبيانات الدراسة مقارنة بالنموذج التجميعي.

- اختبار **Hausman**: للتأكد من أنسب نموذج يتوافق والبيانات المستخدمة في هذه الدراسة بعد أن أفضى اختبار (PB) أن النموذج الأمثل هو نموذج التأثيرات الثابتة أو العشوائية، سيتم الحكم النهائي بناء على اختبار Hausman. فرضيات اختبار Hausman:

$$\left\{ \begin{array}{l} H_0 \dots\dots\dots \text{نموذج الآثار العشوائية هو الملائم} \\ H_1 \dots\dots\dots \text{نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم} \end{array} \right.$$

القيمة الإحصائية $\chi^2 = -2.46$ والقيمة الجدولة الحرجة لهذا الاختبار بلغت عند درجة حرية 1 ومستوى معنوية 5% تساوي 0.35 (ملحق 3) بناءً عليه توجد آثار عشوائية بين المقاطع وبالتالي سيتم التركيز على نموذج الآثار العشوائية في عمليتي التحليل الإحصائي والاقتصادي، والموضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (04): نموذج الآثار العشوائية

IRGDP Std. Err.	Coef.	STD.DV	t	P>t
IMORBH	0.041588	0.0052851	7.87	0
_cons	25.3035	0.0595595	424.84	0
R-sq:	0.1936			
F(1,279)	61.92			
Prob > F	0			

المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على مخرجات STATA 16

وقبل البدء في عملية التحليل الاقتصادي للنموذج وجب التأكد من غياب مشاكل القياس في الخطأ المركب لنموذج الآثار العشوائية، ونتائج اختباري عدم ثبات تباين الأخطاء والارتباط الذاتي بينها موضحة من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (05): اختبارات مشاكل القياس

اختبار Wald Test			
Ho: Panel Homoscedasticity - Ha: Panel Groupwise Heteroscedasticity			
Wald Test	3960000	P-Value > Chi2(10)	0
ooldridge test for autocorrelation in panel data			
H0: no first-order autocorrelation			
F(1, 9)	2220.823		
Prob > F	0		

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات STATA 16

بالرجوع إلى الجدول السابق يظهر أن نموذج التأثيرات العشوائية المقدر سلفاً يعاني من مشكلتين من مشاكل القياس، حيث أن القيم الاحتمالية لإحصائتي (Wald Test؛ Fisher) أقل تماماً من القيمة الحرجة (0.05)، وبالتالي تم قبول فرضيتي عدم للاختبارين؛ ولحل هذه المشكلة بناء على ما جاء في الأدبيات التطبيقية بهذا الخصوص فنظراً لأن عدد المقاطع أقل بكثير من الفترة الزمنية، سيتم التقدير وفق طريقة (Generalized Feasible Least Squares)، للتخلص من المشكلتين السابقتين وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (06): نموذج الآثار العشوائية باستخدام طريقة FGLS

	Coef.	Std. Err.	z	P>z
IMORBH	0.0418142	0.016916	2.47	0.013
_cons	25.30095	0.3142444	80.51	0
R-sq	0.1936			
Wald chi2(1)	6.11			
Prob > chi2	0.0134			

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات STATA 16

بعد تصحيح مشاكل القياس في بواقي تقدير نموذج التأثيرات العشوائية يظهر أن النموذج المقدر وفق الطريقة الموضحة في الجدول أعلاه أن القيمة الإحصائية (0.01) وهي ذات

دالة من الناحية الإحصائية على اعتبار أن القيمة الاحتمالية المرتبطة بها ($0.01 < 0.05$)، كما أن القدرة التفسيرية لمتغير إجمالي التمويل بصيغة المربحة بلغت ($R^2 = 0.19 \sim 19\%$) وهي نسبة مقبولة من الناحية الاقتصادية لي اعتبار أن النمو الاقتصادي في دول العينة يتحدد بناء على جملة من العوامل الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية الغير مدرجة في النموذج ولكنها مدرجة بهامش الخطأ.

من خلال نموذج التأثيرات العشوائية المقدر نجد أن إشارة المعلمة المرتبطة بمتغير (MORBH)، وبالتالي فهذا الأخير له علاقة موجبة مع النمو الاقتصادي وهو ما يوافق النظرية الاقتصادية.

- كلما زاد إجمالي التمويل بصيغة المربحة بنسبة 100% ارتفع النمو الاقتصادي بـ 4.18 %، ويرجع ذلك لكون صيغة المربحة تساهم في تحريك العجلة التجارية ما تعزز الاستهلاك ومنه زيادة القدرة الشرائية للمواطنين من جهة، ومن جهة ثانية تشجيع التجار على مزاولة تجارتهم بسبب زيادة الطلب، إضافة إلى تشجيع المنتجين على الإنتاج في حالة اقتصاد منتج ومنه الرفع من الإنتاجية الذي يتولد عنه الرفع من اليد العاملة وامتصاص البطالة في المجتمع، ومن جهة أخرى يزداد ربح المودعين ما يعزز فكرة تشغيل الأموال للمواطنين الذين يفضلون اكتناز الأموال في البيوت أو تشغيلها خارج القطاع الاقتصادي الحقيقي.

من خلال النتائج الخاصة بتقدير نموذج التأثيرات العشوائية يمكن قبول النموذج من الناحية الاقتصادية باعتبار أن النظرية الاقتصادية تتوافق مع نتائج المتحصل عليها، كما أن مصدر الاختلاف بين الدول محل الدراسة في أثر التمويل بصيغة المربحة على النمو الاقتصادي هو العنصر العشوائي، باعتبار العينة مأخوذة بشكل عشوائي ومعلمة الثابت تتكون من الآثار العشوائية الخاص بكل فرد من أفراد العينة والثابت الكلي للتقدير (الخطأ المركب)، يمكن تفسيره على أساس طبيعة وخصوصية كل دولة في عينة الدراسة، حيث أن أثر التمويل بصيغة المربحة على النمو الاقتصادي كان عشوائياً الأمر الذي يمكن تفسيره بالتباين في اقتصاديات هذه الدول بالإضافة إلى عوامل سياسية واجتماعية تتحكم في هذه الاقتصاديات تختلف من بلد لآخر تبعاً لظروف هذا البلد، أين تم تسجيل فروقات عشوائية موجبة في كل من: السعودية، ماليزيا، باكستان، الإمارات ونيجيريا، وفروقات عشوائية سالبة في: اندونيسيا، السودان، الكويت، عمان والأردن.

الخلاصة

تحلل هذه الدراسة تأثير صيغة المربحة على النمو الاقتصادي حيث شملت عشرة دول وهي: السعودية، ماليزيا، باكستان، الإمارات، نيجيريا، اندونيسيا، السودان، الكويت، عمان والأردن، وتم إجراء هذا البحث باستخدام البيانات الربع سنوية من سنة 2013-2020. وأظهرت نتائج الدراسة على وجود علاقة موجبة بين التمويل بصيغة المربحة والنمو الاقتصادي وهذا ما يتوافق مع نظرية العرض القائد. وملاحظ كذلك إختلاف تأثير صيغة المربحة من دولة إلى أخرى وذلك لعدة أسباب، نذكر منها:

- **حجم السكان:** كلما زاد عدد سكان المسلمين؛ زاد الطلب على التمويل الإسلامي بالخصوص صيغة المربحة لسهولة التعامل بها من طرف البنوك وكذا إنخفاض مخاطرها. من خلال عينة الدراسة نلاحظ أن نيجيريا هي أكبر دولة مقبلة على صيغة المربحة راجعا ذلك إلى: الكثافة السكانية إذ بلغ عدد السكان حوالي 214 مليون نسمة سنة 2021 حسب آخر إحصائيات 50% منهم مسلمين. ما يصنفها من بين أكبر الدول الإسلامية في عدد السكان.

- **الثقافة الإجتماعية:** تؤثر الثقافة الإجتماعية على النمط المعيشي للسكان وتفكيرهم ما يجعل المجتمع ينقسم إلى نوعين: مجتمع إستثماري؛ مجتمع إستهلاكي.

➤ **المجتمع الإستثماري:** ينقسم بدوره إلى فئتين هما

الفئة الأولى: وهي المودعون (المساهمون) فكلما كان المجتمع يتبنى الثقافة الإستثمارية تكون توجهات أصحاب الأموال (المودعون) للصيغ الإستثمارية أو الزراعية، ويعرفون في أسواق المال بالمستثمرين المغامرين كمثال على ذلك: المجتمع الأردني والكويتي الذين تقل عندهما الصيغ التجارية وتستحوذ الصيغ الإستثمارية على أكبر حصة في التمويل الإسلامي ببنوكهم الإسلامية.

الفئة الثانية: وهي العملاء الذين يفضلون الصيغ الإستثمارية من أجل خلق دخل دائم لهم ومصدر رزق قابل للنمو، كما يخرجهم من حالة الفقر إلى الغنى، وهم أصحاب مشاريع حقيقية ذات قيمة دائمة لهم وإضافية لاقتصاد بلدهم.

➤ **المجتمع الإستهلاكي:** ويتقسم بدوره إلى شريحتين أولهما: المودعون وهنا يتميزون عن المودعون في المجتمع الإستثماري على أنهم أقل مغامرة وأكثر احترازية، ويبحثون فقط

على دخل ثابت إما شهري أو سنوي، وهذا ما يجعلهم يلجؤون إلى صيغة المربحة لتوفرها على الصفات المرغوبة.

الشريحة الثانية: هم العملاء الذين يطغى عليهم الثقافة الاستهلاكية والتقليد وتلبية الرغبات والحاجات حتى وإن كانت من كماليات العيش من باب التفاخر والتباهي.

• **نوع الإقتصاد:** يؤثر نوع الإقتصاد بشكل ملحوظ في دور المربحة على النمو الإقتصادي، فإن كان إقتصاد منتج خاصة الصناعات العملاقة كإنتاج الآلات، فهنا المربحة تساهم في تحريك العجلة الإقتصادية ككل إبتداءً من المجال التجاري الذي بدوره يعمل على تفعيل المجال الصناعي ومنه يولد تنوع المنتجات وزيادة العرض ما يؤدي إلى إنخفاض في الأسعار وتحسن القدرة الشرائية وخلق مناصب عمل، ثم تحقيق الإكتفاء الذاتي وتحسن مؤشر الأمن الغذائي للبلد ما ينعكس على النمو الإقتصادي ايجابيا وبشكل حقيقي.

أما الإقتصاد الريعي لا ينتج ما يستهلك هنا تأثير المربحة يكون في المجال التجاري، مرجحاً الكفة في الميزان التجاري للاستيراد خاصة في المدى الطويل، خلقاً عجزاً في الميزان التجاري وفجوة بين الصادرات والواردات خاصة في البلدان الفقيرة. علاوة على ذلك، نقل التضخم الدولي إلى السوق المحلي ما ينتج عنه مضاعفة الأسعار وتدهور العملة المحلية وغيرها من الأضرار الإقتصادية كما هو حاصل الآن في السودان.

• **البنك وكيفية تطبيقه لصيغة المربحة في الواقع:** معروف على البنوك أنها مؤسسات مالية تسعى إلى تحقيق الأرباح، وهو نفس المبدأ الذي تعمل عليه البنوك الإسلامية. فصيغة المربحة من أسهل الصيغ وأبسطهم أوضحهم عن باقي الصيغ، إضافة إلى ذلك، هي أقلهم مخاطر وأكثرهم أمناً.

في حال تطبيق صيغة المربحة يفرض البنك الإسلامي تكاليف التأمين الخاصة بالبضاعة على العميل من خلال إدخالها في الأقساط المدفوعة التي يجب أن يدفعها العميل، ما ينقل مخاطر الملكية التي يجب أن يتحملها البنك للمتمول مقللاً الخطر عليه، إضافة إلى أخذ العربون وهامش الجدية ما قد يخفف نسبة الخطر إلى الصفر.

وفي الأخير يمكن الخروج ببعض التوصيات وهي:

- إعادة النظر في كيفية تطبيق صيغة المربحة من طرف البنوك الإسلامية، ومدى سلامة المعاملة وتوافقها مع مبادئ الشريعة الإسلامية، التي تعد سمة أساسية وفاصل بينها وبين البنوك التقليدية.
- على صناع القرار وواضعي السياسات الاقتصادية بالدول النامية ضبط وتحديد التوجهات المالية لصيغة المربحة وما يتوافق مع سياستها الاقتصادية، من خلال توجيهات من أجل إستهلاك منتج محلي أو لشراء مواد أو معدات تساهم في الإنتاج أو التصنيع لرفع الإنتاج الوطني.

قائمة المصادر والمراجع

1. Allagaba Omar & Others (2022), Testing Efficiency of Sudan's Islamic banks for funding socio-economics Development Using World rankings indices, International journal of Islamic Economics, Vol 4(01), pp 1-17.
2. Tolga Ergun (2022), The Relationship Between Murabaha and Macroeconomic Dynamics, Marmara Universitesi, pp 119-136.
3. Galad Mohamed Barre & Others (2022), Possible applications of Tawarruq (commodity Murabaha) as a cash financing tool in Islamic Banks Institutions in Somalia, The journal of Positive School Psychology, Vol 6(04), pp 4380-4396.
4. خذري توفيق وآخرون (2022)، واقع توطين الصيرفة الإسلامية في الجزائر على ضوء النظام 02-20 والتعليمية 03-20، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 05(01)، ص ص 68-90.
5. Wealth Finance Islamic and management (2021), p 09.
6. Ifsb (2022), p 21.
7. Islamic Finance Outlook (2022), p 09.
8. <https://www.ifsb.org/psifi>
9. Riska Nanda (2020), can third Party funds, financing to deposit ratio, and capital Adequacy Influence Murabaha financing? study of Islamic Banks in Indonesia, Journal of Accounting Research, Organization and Economics, Vol 03(01), pp 84-101.
10. Bulutoding Lince & Others (2021), Antecedents and consequence of Murabaha funding in Islamic Banks of Indonesia, journal of Asian finance, Economics and Business, Vol 08 (03), pp 487-495.
11. Anass Satti satti Mohammed & Others (2020), Evaluation of Performance of financing formulas in Islamic Bank: field study Applied on the Islamic Banks operating in Sudan, International journal of Innovation, Creativity and change, Vol 14 (01), pp 545-563.
12. Wasiullah S.M & Others (2015), Murabaha Contract: Its Application and Tax Implication in India, Journal of Interest free Microfinance, Vol 04 (01), pp 41-54.
13. Brydan N Rashad (2022), Islamic Banking and Economic Growth in Libya, The journal of Economica and Finance, Vol 08(02), pp 311-325.
14. Huma Nawaz & Others (2019), Beyond Finance: Impact of Islamic finance on economic growth in Pakistan, , The journal of Economic journal of Emerging Markets, Vol 11 (01), pp 8-18.

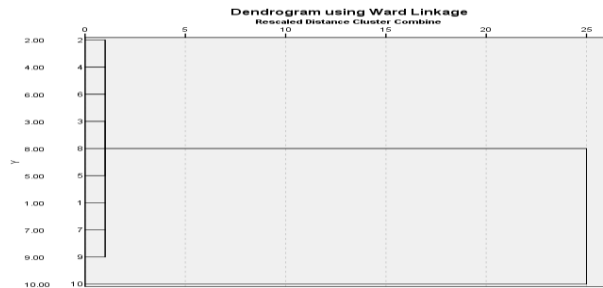
15. Abduh Muhamad & Others (2012), Islamic banking and economic growth: the Indonesian experience, International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management, Vol 03, pp 35-47.
16. أحمد ضو البيت أحمد وآخرون (2019)، أثر تطبيق صيغتي المشاركة والمراجعة على النشاط الاقتصادي في السودان خلال الفترة (1990-2018)، مجلة بخت الرضا العلمية المحكمة، العدد 30، ص 1-11.
17. Nursilah Ahmad & Others (2015), Analysing Long-Run and Short-Run Relationships bet Macroeconomic Variables and Murabaha to the Purchase Evidence from Jordanian Islamic Bank, International Journal of Economics and Finance, Vol 07 (02), pp 168-177.

الملاحق

الملحق رقم (1): اختبار تحليل التباين الأحادي وملخص اختبار LSD

ANOVA					
MORBH	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	1.449E+16	9	1.610E+15	59.346	.000
Within Groups	7.595E+15	280	2.712E+13		
Total	2.208E+16	289			

الملحق رقم (2): التحليل العنقودي بناء



الملحق رقم (3): نموذج الآثار العشوائية بعد التصحيح

Random-effects GLS regression				Number of obs	=	290
Group variable: ID				Number of groups	=	10
R-sq:				Obs per group:		
within = 0.1816				min	=	29
between = 0.1991				avg	=	29.0
overall = 0.1936				max	=	29
corr(u_i, X) = 0 (assumed)				Wald chi2(1)	=	6.11
				Prob > chi2	=	0.0134
(Std. Err. adjusted for 10 clusters in ID)						
lRGDP	Coef.	Robust Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]	
lMORBH	.0418142	.016916	2.47	0.013	.0086595	.074969
_cons	25.30095	.3142444	80.51	0.000	24.68504	25.91686
sigma_u	1.0265323					
sigma_e	.04651616					
rho	.99795086	(fraction of variance due to u_i)				

الملحق رقم (4): اختبار HAUSMAN اختبار BP

الملحق رقم (5): اختبارات مشاكل القياس

* Panel Groupwise Heteroscedasticity Tests			
Ho: Panel Homoscedasticity - Ha: Panel Groupwise Heteroscedasticity			
- Lagrange Multiplier LM Test	=1533.7494	P-Value > Chi2(9)	0.0000
- Likelihood Ratio LR Test	= 228.3741	P-Value > Chi2(9)	0.0000
- Wald Test	= 3.96e+06	P-Value > Chi2(10)	0.0000